● أخبار قصيرة

إيطاليا: آلاف المحتجّين يعترضون على مشاركة فريق صهيوني في بطولة أوروبية

شهدت مدينة بولونيا الإيطالية احتجاجات قبل مباراة فريق «فيرتوس بولونيا» ضد «مكابي تل أبيب» ضمن الجولة الـ١٢ من الدوري الأوروبي لكرة السلة «يورولیغ».
وتجمّع آلاف المحتجّين في ساحة «ماجيوري» وسط المدينة، قبل المباراة، للتعبير عن رفضهم لمشاركة الفرق «الإسرائيلية» في المنافسات الرياضية الدولية
ورفع المحتجون لافتات كتب عليها «أشهروا البطاقة الحمراء لكيان العدو»، مُطالبين بمنعها من المشاركة في الفعاليات الرياضية بسبب ارتكابها «إبادة جماعية ضد الفلسطينيين» في غزة، كما رددوا هتافات «الحرية لفلسطين».
ووقع اشتباك بين بعض المحتجين وقوات الأمن، خلال المظاهرة، حيث استخدمت قوات الأمن خراطيم المياه لتفريق المحتجين، فيما أقام بعض المتظاهرين حواجز باستخدام صناديق القمامة وردّوا بإشعال المشاعل.

تايلاند تتعهد بمواصلة العمليات العسكرية ضد كمبوديا حتى إزالة «التهديدات»

تعهّد رئيس الحكومة التايلاندية، أنوتين تشارنفيراكول، يوم السبت، بمواصلة العمليات العسكرية ضدّ كمبوديا، على الرغم من إعلان دونالد ترامب، في وقتٍ سابق، أنّه توسّط في التوصّل إلى وقف لإطلاق النار بين البلدين.
وأوضح تشارنفيراكول في منشور على «فيسبوك» أنّ «تايلاند ستستمر في تنفيذ العمليات العسكرية حتى نشعر بأنّ أرضنا وشعبنا في أمان ولن يتعرّضا لمزيد من الأذى والتهديدات».
هذا وأعلنت وزارة الإعلام الكمبودية أنّ القوات التايلاندية واصلت قصف أهداف عبر الحدود المتنازع عليها بين البلدين صباح اليوم. وقالت الوزارة: «القصف مستمر ولم تتوقّف القوات التايلاندية عن استهداف المواقع الكمبودية».

كيم يكرم جنوده بعد مهمة إزالة الألغام في كورسك الروسية

أفادت وكالة الأنباء المركزية الكورية أن بيونغ يانغ أقامت حفلًا يوم الجمعة ترحيبًا بعودة جنود الفوج ٥٢٨ للهندسة بعد مشاركتهم في إزالة الألغام بمقاطعة كورسك الروسية منذ أغسطس/ آب الماضي.
خلال الحفل، أشاد كيم جونغ أون ببطولة الجنود وقدرتهم على تحويل منطقة خطرة إلى آمنة خلال ثلاثة أشهر، واصفًا المهمة بالمعجزة، لكنه كشف عن خسارة تسعة جنود في العملية. منح كيم الفوج وسام الحرية والاستقلال، وكرّم الشهداء بلقب «بطل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية» وأوسمة من الدرجة الأولى.
المهمة جاءت عقب قرار كيم في يونيو/ حزيران إرسال ألف خبير متفجرات وخمسة آلاف من عمال البناء لدعم إعادة إعمار كورسك، وهو ما أثنى عليه الكرملين لاحقًا واعتبره مساعدة بطولية.

الوجه المظلم للديمقراطية الزائفة

واشنطن تسقط قناع الحرية .. قمع الداخل ونشر الفوضى عالمياً وشراكة في جرائم الاحتلال

الوفاق/ منذ أن اجتمع العالم بعد الحرب العالمية الثانية ليضع أُسس النظام الدولي الجديد، كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ بمثابة حجر الزاوية في بناء منظومة قيمية يفترض أن تحمي الإنسان من بطش السلطة وتضمن له الكرامة والحرية والمساواة. الولايات المتحدة كانت في مقدمة الدول التي ساهمت في صياغة هذا الإعلان، وقدّمت نفسها على مدى عقود باعتبارها «حامية الديمقراطية» و«راعية الحرية» و«صوت الحقوق العالمية». غير أن الواقع المعاصر يكشف عن تناقض صارخ بين المبادئ التي أعلنتها واشنطن وبين ممارساتها الفعلية، سواء في الداخل حيث تتصاعد سياسات القمع والعنصرية، أو في الخارج حيث تتحول التدخلات العسكرية والدعم غير المشروط للكيان الصهيوني إلى أدوات لانتهاك حقوق الإنسان على نطاقٍ واسع.
هذا التناقض ليس مجرد مفارقة أخلاقية، بل هو جزء من بنية النظام السياسي الأمريكي الذي يضع المصالح الاستراتيجية والهيمنة فوق المبادئ الإنسانية. فبينما ترفع واشنطن شعار «حقوق الإنسان عالمية»، نجدها تستهدف المتظاهرين السلميين، وتقمع الصحفيين، وتحتجز المهاجرين في ظروف لا إنسانية، وتدعم الاحتلال الصهيوني الذي يمارس أبشع الانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني. هذه الممارسات تكشف أن الولايات المتحدة لم تعد تلتزم بالوثيقة التأسيسية لحقوق الإنسان، بل تحولت إلى قوة تنتهكها بشكل منهجي، مما يهدد ليس فقط الداخل الأمريكي، بل النظام الدولي بأسره.

الداخل الأمريكي.. قمع الحريات وتفكيك الحقوق

الولايات المتحدة تعيش اليوم أزمة حقوقية عميقة، حيث تتصاعد الممارسات الاستبدادية وازدراء سيادة القانون بشكلٍ كبير. الجامعات، التي يُفترض أن تكون فضاءً للحرية الأكاديمية، تحولت إلى ساحات قمع. اعتقال الطالب محمود خليل في جامعة كولومبيا لم يكن حادثاً فردياً، بل جزءاً من سياسة ممنهجة لإسكات الأصوات المعارضة، خصوصاً تلك التي تدافع عن حقوق الفلسطينيين. هذا الاستهداف يفضح ازدواجية الخطاب الأمريكي الذي يتغنى بحرية التعبير بينما يقمعها في الداخل.
وجود قوات مسلحة في شوارع المدن الأمريكية، وشنّ مداهمات ليلية دون أوامر قضائية، يعكس تحوّل الدولة إلى سلطة بوليسية. هذه الممارسات تستهدف بشكل خاص المجتمعات ذات الأصول الأفريقية والأقليات، مما يفضح البنية العنصرية المتجذرة في النظام الأمريكي. المهاجرون بدورهم يواجهون ظروفاً أقرب إلى التعذيب المنهجي، حيث تحولت مراكز الاحتجاز مثل «ألكاتراز التمساح» إلى جحيم حقيقي، يُحرم فيه المحتجزون من الرعاية الطبية ومن حقهم في الاستعانة بمحامين. هذه السياسات تكشف عن عقلية تعتبر المهاجرين تهديداً أمنياً لا بشراً لهم حقوق، وهو ما يتناقض مع أبسط مبادئ الإنسانية.
حرية الإعلام، التي تُعتبر حجر الأساس لأي نظام ديمقراطي، تتعرض في الولايات المتحدة لهجوم مباشر. ترحيل الصحفي ماريو غيفارا المجرد تغطيته احتجاجاً في جورجيا يرسل رسالة واضحة: الحقيقة قد تُعرّضك للسجن أو الطرد. هذا الاستهداف للصحفيين ينسف الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية الأمريكية، ويحوّلها إلى دولة تُجرّم نقل الحقيقة.

من غوانتنامو إلى أمريكا اللاتينة .. واشنطن تصدر القمع وتزرع الفوضى عالمياً

شهد العالم في العقود الماضية سلسلة من التدخلات والسياسات الأمريكية التي تركت آثارًا عميقة ومأساوية على شعوب مختلفة. ففي فيتنام خلال سبعينيات القرن الماضي، اندلعت حرب دامية أودت بحياة ملايين القتلى والجرحى، واستخدمت فيها الولايات المتحدة أسلحة كيماوية مثل «العامل البرتقالي»، الذي خلّف تشوهات وأمراض وراثية لأجيال كاملة. أما معتقل غوانتانامو، فقد أصبح رمزًا لانتهاك القوانين الدولية، حيث احتُجز فيه مئات الأشخاص دون محاكمة، وتعرضوا لشتى أنواع التعذيب النفسي والجسدي.
وفي أمريكا اللاتينية، لعبت واشنطن دورًا بارزًا في دعم انقلابات عسكرية أطاحت بحكومات منتخبة ديمقراطيًا في دول مثل تشيلي وغواتيمالا، لتُستبدل بأنظمة ديكتاتورية ارتكبت مجازر بحق شعوبها. ولم تكن أفريقيا بمنأى عن هذه التدخلات، إذ ساهمت العمليات الأمريكية في الصومال ودول أخرى في زعزعة الاستقرار، ما أدى إلى كوارث إنسانية متلاحقة.
الولايات المتحدة لا تكتفي بالقمع الداخلي، بل تصدّر انتهاكاتها إلى الخارج عبر تدخلات عسكرية وسياسات عدوانية. تقرير Newsweek أشار إلى أكثر من ٨٠ حالة قتل خارج نطاق القانون نفذتها القوات الأمريكية في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. هذه الممارسات ليست سوى امتداد لسياسة التدخل العسكري التي لطالما اتبعتها واشنطن، حيث تُستخدم القوة المفرطة دون أي اعتبار للقانون الدولي أو حقوق الإنسان. ومن العراق إلى أفغانستان، ومن سوريا إلى ليبيا، تركت الولايات المتحدة وراءها سجلاً دموياً من الانتهاكات. آلاف المدنيين قُتلوا تحت شعار «الحرب على الإرهاب»، بينما لم تجلب هذه التدخلات الديمقراطية ولا الاستقرار، بل خلّفت دولاً منهكة ومجتمعات مدمرة. هذه الحروب لم تكن سوى أدوات للهيمنة والسيطرة على الموارد، بينما دفع المدنيون الثمن الأكبر من حياتهم وكرامتهم.

دعم الكيان الصهيوني.. شراكة في الانتهاك

أحد أبرز مظاهر ازدواجية الخطاب الأمريكي يتمثل في دعمها غير المشروط للكيان الصهيوني. الولايات المتحدة تقدم لكيان العدو دعماً سياسياً وعسكرياً واقتصادياً هائلاً، رغم أن الاحتلال يمارس أبشع الانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني، من قتل المدنيين في غزة إلى مصادرة الأراضي في الضفة الغربية، ومن حصار الملايين إلى قمع المتظاهرين، يُمارس كيان العدو انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان، بينما تغطيه واشنطن وتمنحه الشرعية الدولية.
هذا الدعم لا يعكس فقط ازدواجية أخلاقية، بل يكشف أن الولايات المتحدة تستخدم خطاب حقوق الإنسان كأداة سياسية، حيث تُدين دولاً بعينها بينما تتجاهل أو تبرر انتهاكات حلفائها. دعم الاحتلال الصهيوني يجعل واشنطن شريكاً مباشراً في الانتهاكات، ويقوض أي مصداقية لها في الدفاع عن الحقوق عالمياً.

البُنية الاستبدادية للنظام الأمريكي

الولايات المتحدة لا تكتفي بانتهاك حقوق الإنسان، بل تزدري سيادة القانون نفسه. فالممارسات القمعية تُنفذ دون أوامر قضائية، والاحتجاز يتم خارج إطار القانون، مما يحوّل الدولة إلى سلطة استبدادية تتجاوز المؤسسات القضائية. إدارة واشنطن تعتمد على بثّ الخوف لإسكات المعارضة. من الغاز المسيل للدموع إلى الرصاص المطاطي، ومن المداهمات الليلية إلى التهديد بالترحيل، تُستخدم أدوات القمع لإرهاب المجتمع وإخضاعه.
لا يمكن فصل هذه الانتهاكات عن البنية العنصرية التي تحكم المجتمع الأمريكي. فالمجتمعات ذات الأصول الأفريقية والأقليات هي الأكثر استهدافاً من قبل القوات المسلحة. هذا يعكس استمرار إرث طويل من العنصرية الممنهجة التي لم تنجح الولايات المتحدة في التخلص منها، بل أعادت إنتاجها في شكل سياسات قمعية.
رغم القمع، شهدت الولايات المتحدة مظاهرات ضخمة شارك فيها ملايين الناس رفضاً للتخلي عن حقوقهم. هذا التحرك الشعبي يعكس أن المجتمع الأمريكي نفسه لم يعد يقبل بالاستبداد، وأن هناك وعياً متزايداً بضرورة الدفاع عن الحقوق والحريات. لكن على المستوى الدولي، انتهاكات الولايات المتحدة تُهدد النظام العالمي القائم على احترام حقوق الإنسان. فحين تنتهك واشنطن هذه الحقوق، فإنها تُضعف المبادرات العالمية وتُشجع دولاً أخرى على تبني سياسات مشابهة، مما يهدد منظومة العدالة والسلام العالمية.

ازدواجية الخطاب الأمريكي.. من شعارات الحرية إلى شراكة في الانتهاكات

وهكذا الولايات المتحدة، التي ترفع شعار الحرية، باتت تمارس سياسات لا تختلف في جوهرها عن الأنظمة التي طالما وصفتها بالديكتاتورية، بل إنها تفوقها خطورة لأنها تتغطى بغطاء ديمقراطي زائف وتستند إلى قوة عسكرية واقتصادية هائلة تجعلها قادرة على فرض إرادتها على العالم.
ولم تعد ازدواجية الخطاب الأمريكي مجرد قضية أخلاقية، بل أصبحت تهديداً للنظام الدولي بأسره. حين تنتهك واشنطن حقوق الإنسان في الداخل، وتقمع الصحفيين والطلاب والمهاجرين، ثم تدعم الاحتلال الصهيوني في الخارج، فإنها تقوض الأساس الذي يقوم عليه النظام العالمي القائم على احترام الحقوق. هذا يفتح الباب أمام دول أخرى لتبرير انتهاكاتها، ويضعف المبادرات الدولية، ويهدد منظومة العدالة والسلام العالمية.
ختاماً لقد حان الوقت لفضح ازدواجية الخطاب الأمريكي، وللتأكيد أن العالم لن يقبل أن تتحول واشنطن إلى سلطة استبدادية تفرض هيمنتها بالقوة. كما إن مواجهة انتهاكات الولايات المتحدة تتطلب عملاً جماعياً، داخلياً ودولياً، لإجبارها على احترام حقوق الإنسان، وإلا فإن النظام الدولي بأسره سيكون مهدداً بالانهيار.

الولايات لمتحدة، رغم رفعها شعار الحرية، تمارس سياسات استبدادية تفوق خطورة الأنظمة التي تنتقدها، فهي تتخفى وراء ديمقراطية زائفة وتستند إلى قوتها العسكرية والاقتصادية لفرض هيمنتها على العالم

رئيس وزراء باكستان: اتفاق وقف إطلاق النار مع أفغانستان هشّ للغاية

اعتبر رئيس الوزراء الباكستاني، شهباز شريف، أن اتفاق وقف إطلاق النار بين باكستان وأفغانستان لا يزال «هشاً للغاية»، وذلك خلال مشاركته في المنتدى الدولي للسلام والثقة، في عشق آباد عاصمة تركمانستان.
وأعرب شريف عن شكره لكل من قطر وتركيا والسعودية والإمارات وإيران، مشيداً بما وصفه بالتزام هذه الدول الصادق، وجهودها المبذولة للتوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار، رغم هشاشته المستمرة.
وحذّر رئيس الوزراء الباكستاني من وجود «تهديد إرهابي مقبل من أفغانستان»، داعياً المجتمع الدولي إلى ممارسة ضغوط على حركة «طالبان» لحملها على الوفاء بالتزاماتها الدولية في مكافحة الإرهاب.
كما أكد أنّ بلاده تتخذ الخطوات اللازمة لمواجهة هذه التهديدات، مع التشديد على ضرورة قيام «طالبان» بالسيطرة على «الجماعات الإرهابية العاملة من الأراضي الأفغانية».
وتشهد العلاقات بين باكستان وأفغانستان توتراً منذ سيطرة حركة «طالبان» على السلطة عام ٢٠٢١، على خلفية نزاعات أمنية حدودية ونشاط جماعات مسلحة، من بينها «طالبان باكستان»، ما أدى إلى تبادل الاتهامات وفرض ضغوط اقتصادية. وفي عام ٢٠٢٥، تصاعد التوتر بشكلٍ كبير عقب الغارات الجوية الباكستانية في تشرين الأول/أكتوبر، والاشتباكات الحدودية في كانون الأول/ديسمبر، إضافةً إلى وقف التجارة بين البلدين، الأمر الذي أعاد طرح مطالبات بالحوار وخفض التصعيد.
وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر الفائت، أعلنت وزارة الخارجية القطرية أن باكستان وأفغانستان توصلتا إلى اتفاق لوقف فوري لإطلاق النار خلال محادثات الدوحة، مع الاتفاق على عقد اجتماعات إضافية لضمان استدامة وقف إطلاق النار ومراقبة تنفيذه.